شبكة الألوكة
www.alukah.net

المكتبة الأزهرية

مخطوطة

اللآلي المنثورات على نظم الموجهات

المؤلف

أحمد بن عبدالفتاح بن يوسف (المجيري، الملوي)

شبكة الألوكة
www.alukah.net

١٥٥٥٤

وقف الشيخ عبد الرحمن الوطان بوداو المعاندة بالجامع الازهر

كتاب اللآلي المنثورات على نظم الموجهات

تأليف العالم العلامة الحبر البحر الفهامة

الشيخ احمد المحجري الملوي حفظه

الله تعالى وادام النفع به

ونفعنا والمسلمين

ببركاته امين

امين

ام

٩٢٧
٩٨٤٤

حيوان واراد بيقا الكيف ان الاصل لوكان موجبا كان العكس ايضا موجبا وان كان سالبا فسالبا ولما فرغ عن تعريف العكس شرع في مسايله فقال والموجبة كلية كانت او جزئية انما تنعكس اي لا تنعكس الا جزئية وانما لم تنعكس كلية لجواز عموم المحمول او التالي في بعض المواد كقولنا كل انسان حيوان وكلما كانت النار موجودة كانت الحرارة موجودة فلو انعكستا كليتين لزم حمل الاخص على كل افراد الاعم في الحملية واستلزام الاعم الاخص في الشرطية وكلاهما محالان اما حمل الاخص على كل افراد الاعم فظاهر واما استلزام الاعم للاخص فانه لو استلزم الاخص لزم ان يوجد الاخص كلما وجد الاعم وذلك بين البطلان واذا ثبت عدم انعكاس الموجبة الى الكلية في مادة واحدة ثبت عدم انعكاسها الى الكلية مطلقا لان معنى عدم انعكاس القضية ان لا يلزمها العكس لزوما كليا وذلك يتحقق بالتخلف في صورة واحدة بخلاف انعكاس القضية فان معناه ان يلزمها العكس لزوما كليا وذلك لا يتبين بمجرد صدق العكس مع القضية في مادة واحدة بل يحتاج الى برهان منطبق في جميع المواد فافهمه والسالبة الكلية تنعكس سالبة كلية ولا اي وان لم تنعكس كلية لزم سلب الشيء عن نفسه ببيانه انه اذا صدق لاشيء من الانسان بحجر وجب ان يصدق لاشيء من الحجر بانسان والا فيصدق نقيضه وهو بعض الحجر انسان فنضمه الى الاصل هكذا بعض الحجر انسان ولاشيء من الانسان بحجر لينتج من الشكل الاول بعض الحجر ليس بحجر وهو محال والمحال ناشيء من نقيض العكس فالعكس حق والسالبة الجزئية فهي لا تنعكس اصلا لا كلية ولا الى جزئية لجواز عموم الموضوع او المقدم

قوله لا تنعكس الا المناسب تفسيرا نما بما والام

قوله لا تنعكس الجزئية فيه بحث لو قال لا تنعكس كلية لكان احسن ليشمل نحو بعض الانسان زيد فان عكسه زيد انسان او بعض الانسان وهي مشخصة فيخص كلامه بالي محمولها يحتمل الكلية والجزئية

قوله وكلاهما محالان وظاهر العبارة انهما متقابران وليس كذلك بل هما متلازمان يلزم من هذا هذا والعكس

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين وعلى آله وصحبه اجمعين **اما بعد** فهذا شرح على نظمي للموجهات يحل الفاظه ويبين مراده على حسب ما يفتح به المولى الكريم وبه استعين ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وسميته باللآلي المنثورات على نظم الموجهات ولما كان اولى كلام ابسطر في الصحايف واسنى اذكار يبتهج بها السنة ذوي المعارف ذكر واجب الوجود مفيض الطول والجود وكان ما افتتح به القرآن الكريم هو بسم الله الرحمن الرحيم ابتدأت كغيري بها فقلت **بسم الله الرحمن الرحيم** انظم القضايا الموجهات واحكامها وانما قدرت ذلك لانه اخص ولو قدر ابتداء لكان له وجه وهو موافقة لفظ الحديث وهو كل امر ذي بال لا يبتدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو اجذم او اقطع او ابتر او ابرص على الروايات المشهورة في الترغيب في الابتدا والمعنى انه ناقص قليل البركة وهذا الحديث دليل للكبري قياس يستدل به على طلب الابتدا بالبسملة في هذا التاليف ونحوه بان تقول هذا التاليف امر ذو بال وكل امر ذي بال يطلب فيه الابتدا بالبسملة ينتج من الضرب الاول من الشكل الاول ان هذا التاليف يطلب فيه الابتدا بالبسملة ودليل الصغرى المشاهدة لان ما في هذا التاليف من المسايل مشاهد الاهتمام به واستشكل بعضهم ملهنا بما حاصله ان الحديث قضية كلية تقتضي العموم في افرادها ومن جملة افرادها البسملة فتحتاج الى بسملة اخرى وهلم جرى فيلزم التسلسل واجيب بان البسملة تحصل البركة لنفسها وغيرها كالشاة من الاربعين تزكي نفسها وغيرها وباد

المراد

المراد كل امر ذي بال ليس وسيلة الى غيره والبسملة وسيلة الى الغير ونقض بالوضوء فانه وسيلة الى الصلاة مثلا ويطلب الابتدا في اوله بالبسملة واجيب بان الوضوء له اعتبارات فهو مقصود في نفسه ووسيلة الى غيره فطلب الابتدا فيه بالبسملة من حيث انه مقصود في نفسه على ان الوضوء ليس وسيلة لنحو الصلاة دايما والباء للاستعانة او الملابسة على وجه التبرك وهو من عرضيات الملابسة كالضاحك للانسان واحق منها انها تكون على جهة التبرك وعلى غيرها وليس من جزييها كما توهم والملابسة هو ما يعينه النحاة بالمصاحبة ويقولهم الباء تكون بمعنى مع ويصح ان تكون بمعنى من الابتدايية اي اولف الكتاب مبتدا من اسم الله لان البسملة من الكتاب ولا يلزم ذكر المنتهى اليه وهذه الباء الها سر عظيم وهي مبدا الاعداد لان الواحد ليس بعدد ومن كانت في اسمه حف بكثرة الالطاف ولعلم اذ مقدرات القرآن ليست منه وانما تذكر لاظهار المعنى كما ذكره شيخنا عن بعضهم بعض اشياخه والاصل لابن العربي المفسر الاندلسي وبهذا اسقط ما لبعضهم من المناقشات التي لا طايل تحتها والاسم مشتق من السمو وهو العلو فيكون من محذوف اللام او من السمة وهي تعلم الشي بعلامة فيكون محذوف الفا وقيل من السما وهي العلامة فيكون محذوف العين والله علم للذات الواجب وجوده القديم الموصوف بالصفات القديمة الخالق للعالم ولا يتوهم من هذا انه اسم لمفهوم ما ذكر بل المراد انه علم للذات المعينة المرفوع عنها التعدد بهذه الصفات اي المميزة لنا بها واما القول بانه اسم لمفهوم الواجب الوجود او المستحق للعبادة وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما فقول باطل لا يبقى معه شي من عقايد التوحيد واعلم ان في لا اله الا الله بل يلزمه عدم الفايدة لانه يكون فيه

الألوكة
www.alukah.net

استثنا الشي من نفسه اذ المعنى حينئذ لا واجب الوجود الا واجب
الوجود او لا مستحق للعبادة الا المستحق للعبادة اذ الاله هو الذات
الواجب الوجود او المستحق للعبادة وهذا والعياذ بالله تعالى
يدندن حول الكفر وايضا فالكلمة المشرفة كلمة توحيد بالاتفاق
من غير ان تتوقف افادتها التوحيد على اعتبار عهد ولو كان
اسم الجلالة اسما للمفهوم المذكور لا علما على ذات مولانا لما افادت
التوحيد لان المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة ولا يصح الجواب
بانها تفيده بحسب العرف او القراين للاتفاق على انها تفيده
من غير عرف ولا قراين واطلاق لفظ الجزي في حقه تعالى صحيح
من حيث المعنى لكن يمنع عند الايهام اذ قد يوهم النسبة الى
جزء الشي وذلك مستحيل في حقه تعالى وكذا يوهم ان للقديم
صورة تحصل في العقل لانهم اخذوا في تعريف الجزي التصور
المعرف بانه حصول صورة الشي في العقل اي انطباعها فيه
وذلك مستحيل في حقه تعالى وان امكن حمل التصور في تعريفه
على مطلق الشعور لبقا الايهام مع انه يرد فيه توقيف من
الشرع ولذا قال الامام شرف الدين ابن التلمساني في شرح المعالم
لا يسوغ اطلاق التصور على علم الله تعالى فانه لفظ يوهم انطباع
صورة الشي في النفس وهو ممتنع في حق الله تعالى وان اريد به
معنى صحيح والجمهور اطلاقه مع ايهامه لانه لم يرد فيه توقيف
من الشرع انتهى ويحمل التصور في تعريف الجزي على مطلق
الشعور اندفع ما يقال اذا كان الجزي هو الذي يمنع تصوره من
صدقه على كثيرين والتصور حصول الصورة في العقل اي انطباعها
فمن اين لنا ان اسم الجلالة معناه جزي اي لا يقبل التعدد والتقيد

تحصل

تحصل له صورة وقد اجاب عنه القاضي السكتاني بان معناه انه
اذا كان لا يقبل التعدد خارجا يدل التمانع فلا يقبله ذهنا على تقدير
تصوره ولا يخفى ان السوال والجواب يأتيان في معنى الله ايضا واصل
اسم الجلالة اله والله كلي من اسما الاجناس وهو المعبود بحق فاذا
قلنا لا اله الا الله فمعناه لا معبود بحق الا الله واما القول بان الها
يطلق على المعبود بحق والمعبود بباطل فبعيد عن التحقيق بمراحل
وقد رد جل من قايل في كتابه العزيز على من توهم من الكفار في
المعبودات الباطلة انها الهة في غير ما اية كقوله تعالى ان الذين
تدعون من دون الله عبادا امثالكم فيستحيل كون المعبودات الباطلة
الهة عقلا ونقلا ولا يخفى ان من استحال كونه الها لا يصح ان يسمى
باسم الاله لعدم وجود حقيقة الاله فيه ومثار الغلط في تسمية
الجاهلية معبوداتهم الباطلة الهة هو اعتقادهم الوهيتها لوساوس
الشيطان والامر بعلم انها ليست بالهة لعدم وجود حقيقة الاله
فيها فكيف يطلق عليها انها الهة والا فالبرهان جمعه الى
التراع في كونها الهة وهو نفس الكفر فانها لا تعمى الابصار ولكن
تعمى القلوب التي في الصدور والحاصل ان الها انما يطلق
على المعبود بحق لكن لما اعتقدوا ان معبوداتهم معبودة بحق اطلقوا
عليها اسم الاله من حيث كونها معبودة بحق في اذهانهم فلم يطلق
الا على المعبود بحق عندهم لكن هذا الاطلاق خطا من التعمل في الكفر
كاطلاق لفظ الرب ولفظ الرحمن معرفين بال على غير الله تعالى
فقد علم ان الها كعلي اي لا يمنع بمجرد تعقل مدلوله من التعدد الا الله
قام البرهان القطعي عقلا ونقلا على استحالة وجود اله غير مولانا
تبارك وتعالى وانه جل وعلا واحد لا شريك له وبيان ذلك على ما

يلي

اشار اليه الامام السنوسي ان هذه الوحدة الواجبة عقلا ونقلا
لاتقدح في اطلاق الكلي عليه لان الوحدة لم تعرف من جهة مجرد
تعقله وانما عرفت من البرهان وقد تعقلت جاهلية العرب
والمبتدعة معناه ولم يمنعهم تعقله من اعتقاد الشركة فيه والتعدد
حين ضلوا عن برهان استحالة الشركة فيه والتعدد وبالجملة انما
يقدح في اطلاق الكلي ان يكون مجرد تعقل المدلول وحده مانعا
من التعدد كما في زيد وعمرو اما اذا كان المانع امرا غيره فلا والرحمن
صفة مشبهة مشتقة من مصدر رحم بعد جعله لازما ونقله
الى فعل بضم العين لان الصفة المشبهة لاتشتق من المتعدي
والواو في قولهم ونقله الى فعل لاتقتضي الترتيب فلاحاجة الى
استشكال العلامة السنوسي وتكلف الجواب بان فايدة النقل
بعد جعله لازما ان يكون من الغرايز مع مافيه من النظر فان فعل
لايدل دايما على الغرايز بدليل نظن بل العطف للتفسير والواو
للقسم اي بعد تنزيله منزلة اللازم من غير نقل او بعد نقله
الى فعل بالضم وقول بعضهم كيف يشتق والاشتقاق يقتضي
الحدوث ليس بشئ لان المشتق هو اللفظ وكل لفظ حادث كما
برهن عليه في محله وبهذا سقط قول بعضهم ايضا الوضع لاسم
الجلالة يقتضي الحدوث والرحمة لو سلمه تقتضي التفضل والاحسان
وهذا امجد الاكرم لايتمالك من نفسه عند مايرحم احدا الا ان يعطيه
ان وجد ليدفع الالم عن نفسه فمن فيه رقة لاتوصف ليس براحم
وهذا في حق الحادث واما الرحمة في حقه تعالى فالمراد بها عند
الاشعري ارادة الانعام من اطلاق اسم الملزوم على اللازم القريب
وذهب القاضي الى انها الانعام والرازي الى انها الانعام مع
وهو

وهو دفع المضار وهو بعض ماذهب اليه القاضي وردبان
المطر والجنة سميا رحمة وله ان يرد بانهما سميا بذلك باعتبار ما
يستلزمانه من دفع مضرة القحط والعذاب والرحيم صفة مشبهة
من مصدر رحم كعلم وزيادة بناء رحمن تدل على ابلغية من رحيم
لان زيادة بنا احد المتحققين اشتقاقا ونوعية تدل على زيادة المعنى
فقولنا اشتقاقا يخرج زمنا وزمانا وقولنا ونوعية يخرج حذر
وحاذر ونحوهما وقد اشبعت الكلام على البسملة في شرح
نظمي للمختلطات قال نزل ماسيقع منزلة ماوقع فصار ماضيا
بالتنزيل ثم عبر عنه بقال فهو ماض لفظا ومعنى ولايصح ان يكون
مستقبلا معنى لقول ابن ابي الربيع لايقع الماضي موقع المستقبل
الا في باب الشرط والقسم واما الى امر الله فنزل ماسيقع منزلة
ماوقع فعبر عنه بالماضي انتهى قلت لعل هذا مذهب النحاة واما
علماء البيان فقد اجروا الاستعارة في الفعل باعتبار هيئته في غير
الشرط والقسم المجيري نسبة الى مجير اسم جدنا الاعلى الفقير
الى الله تعالى والى بهذا الوصف لاظهار التذلل والخضوع لله تعالى
احمد عطف بيان للايماء بالاسم المخصص او بدل لزيادة التقرير
بالتكرير لواجب الوجود لذاته ذاتا وصفات اي الذي لايقبل الانتفاء
وان شيت قلت الذي لايصدق العقل بانتفائه ربي اي مالكي
وسيدي او مربي احمد هذا بعد حمد المنزه ذاتا وصفات
عن الضرورة اي عن مقارنة ضرر وعن ان يطلق على فعله تعالى
لفظ الضرور بل والمكتسب قال الامام السنوسي قال المقترح
الضرور يطلق على اربعة معان ماليس بمقدور بالقدرة الحادثة
ومتعلقه المكتسب وهو المقدور بها وهذا لايختص العلم بل

الألوكة
www.alukah.net

يقال حركة ضرورية اي غير مقدورة بالقدرة الحادثة الثاني ما علم
بغير دليل الثالث ما علم من غير تقدم نظر وهذان مختصان بالعلوم
الرابع ما قارنه ضرر وحاجة كعلم الانسان جوعه والمه وهذا المعنى
الاخير هو المستحيل في حق علم الباري جل وعلا دون المعاني
الثلاثة ولاجله امتنع اطلاق لفظ الضروري عليه وكذا يمتنع اطلاق
لفظ البديهي على علمه تعالى وهو كالضروري الا انه لا يتنزه بضرر
ولا حاجة وانما استحال اطلاقه على علمه جل وعلا لانه يشعر
بالحدوث اذ يقال بدهه النفس الامر اذا اتاها بغته بغير سابقة
شعور بمقدمات تدله على الظن وجوده والحاصل ان العلم
الحادث ينقسم الى ثلاثة اقسام ضروري وبديهي وكسبي ولا
يطلق واحد منها على علمه تعالى انتهى وكذا يمتنع اطلاق لفظ
النظري على علمه تعالى وذلك ظاهر والله اعلم وبالله تعالى التوفيق
والمتنزه ذاتا وصفات نحو **صفة الامكان** الخاص وهو جواز
الثبوت والانتفاء اي صفة هي الامكان والاولى ان يجعل من اضافة
العام الى الخاص واطلاق الصفة على الامكان فيه تسامح لان
الصفة هي المعنى الثبوتي القايم بالذات والامكان امر اعتباري
في الاذهان لا ثبوت لحقيقته في الاعيان كالوجوب والامتناع
كما نبه عليه الشيخ ابن عرفة والامام السنوسي رضي الله عنهما
وبيان ذلك انك اذا نسبت امر الامر واعتبرته ان الذات لا
تقبل الانتفاء وتقبل اوابها ممتنعة وذلك الاعتبار الحاصل
في ذهنك هو الوجوب او الجواز او الاستحالة وقال الامكان
وجوب الوجود لشيء نفي قبول الانتفاء وقال الامام السنوسي
في شرح الكبرى في فصل الصفات حيث تكلم على ان الله تعالى

غير

غير معروفة للبشر وما سماه الامام الازلية والابدية والوجوب
يرجع الى تقديسات في الذات وسلب عند المحققين انتهى واليه
يشير كلام الشريف في شرح الاسرار العقلية في غير ما موضع وكلام
سعد الدين في مقاصده وغير ما قال الامام السنوسي ومن احتج
على انه يعقل الوجوب بثبوتي بانه يولد به الوجود وتاليه الثبوتي
بحقيقته والشيء لا يتحقق بنقيضه فجوابه انه يتحقق بسلب
نقيضه كقولنا هذا حق لا شك فيه كذا نقول وجود واجب
اي لا ينتفي يحال **بالضرورة** اي بالوجوب فيستحيل انتفاء ذلك
التنزه عنه تعالى فعلم من وجوب الوجود والتنزه المذكورين
ان ذاته وكل صفة من صفاته واجبة لذاتها حتى الاحوال على
القول بالواسطة وليست صفاته تعالى وتنزه عما يقول الظالمون
علوا كبيرا ممكنة في نفسها واجبة لغيرها خلافا لمن زل ومال
الى الفلسفة تضل واضل والاعتماد في ابطالنا لهذا القول
الرابع عن الصواب الذي سواه ادب ومحال باطل وحق الباري
سبحانه وتعالى الملك الوهاب ان الممكن لذاته امكانا خاصا جايز
الوجود والعدم لذاته فلو كانت صفة من صفاته تعالى ممكنة
لذاتها امكانا خاصا لكانت جايزة الوجود والعدم لذاتها فتحتاج
في وجودها الى مرجح وباطل ان يكون المرجح نفس ذاتها والا لزم
تقدم الشيء على نفسه واتحاد الفاعل والمفعول وكون احد الامرين
بالنسبة مساويين مساويا لصاحبه راجحا عليه على القول بان وجود
الممكن مرجوح مساو لعدمه او ترجيح المرجوح على القول بانه
وجود الممكن مرجوح عن عدمه وايضا فاحتياج الشيء الى ترجيح
ذاته بقتضي سبق عدمه فيلزم الحدوث وباطل ان يكون المرجح

الألوكة
www.alukah.net

شيا اخر للزوم الحدوث لما ذكر من ان الترجيح يقتضي سبق العدم
واما القول بالعلة والطبيعة فقد بين بطلانهما ببراهين القاطعة
وتقرر كفر القائلين بهما بالادلة الساطعة فان قيل لانسلم ان
كل جايز الوجود والعدم لذاته يحتاج الى مرجح ولانسلم انه لابد
ان يسبقه عدم بل قد لا يحتاج الى مرجح في وجوده ولا يكون
مسبوقا بالعدم وذلك اذا كان واجبا للواجب لذاته قلنا يلزمكم
ان الوجوب العرضي يمنع من الترجيح عطف على الترجيح عطف
سبب على مسبب وتعلق القدرة وقد تقرر بالبرهان خلافه
اذ لو كان الوجوب العرضي والاستحالة العرضية يمنعان من
الترجيح وتعلق القدرة لما كان للقدرة متعلق لان كل ممكن اما
ان يكون سبق تعلق علم الله بوجوده فيكون واجبا وجوبا
عرضيا او بعدمه فيكون مستحيلا استحالة عرضية والذي
ذهب الى هذا القول الباطل وهو ان صفاته تعالى ممكنة في
نفسها واجبة لغيرها الفخر والسيد ومن حذا حذوهما وهذان
وان كانا امامين جليلين لكن الحق احق ان يتبع واياك ان
تعرف الحق بالرجال بل العكس ومن ذا الذي ترضى سجاياه
كلها كفى المرء نبلا ان تعد معايبه وقد شنع العلما الاكابر الاعلام
على القايل هذه المقالة تشنيعا عظيما وحق الله تعالى الا يتوقف
مراعاة لمخلوق قال بعضهم له تبين بطلانه وان كان من
اعاظم العلما اجلالا له وقد رجع عنها الفخر الرازي اخيرا
لا يصح حمل الامكان في كلامهما على الامكان العام بمعنى هو
الممكن العام اما واجب لذاته او جايز لذاته لكن قولهما الواجب
لا لذاتها صريح في الامكان الخاص وقد ردنا دليل بطلانه ايضا

استدلال الفخر الذي يستقله بما ذكر على ان السعد في شرح
عقايد النسفي قد صرح بان القول بامكان الصفات بنا في قولهم بان
كل ممكن حادث والعجب منه كيف صرح بذلك اولا في الكلام ثم ذكر
المسئلة الباطلة بعد ذلك في كلام على كون صفاته تعالى لا هي ولا
غيرها واما استدلال الفخر بان الصفات متوقفة على الذات فتكون
مفتقرة وهو يقتضي الامكان فباطل اذ توقف الصفة على الذات
نفسي لها اذ لا تعقل الصفة الا قايمة بذات والذي يستلزم الامكان
انما هو توقف الشي على غيره في الايجاب واعتقاد الفخر صحة
هذه الشبهة هو الذي اوقعه في زلات اربع ذكرها الامام السنوسي
في مواضع متفرقة من شرح الكبرى فان قيل قد يقال يجب
اتصافه تعالى بها ولا يلزم من ذلك وجوبها اذ قد يكون الشي ممكنا
في نفسه ويجب الاتصاف به كالجرم يجب اتصافه بالحركة حال عدم
السكون وباحدهما لا بعينه وبالعرض لاستحالة خلو الجرم عن عرض
مع امكان الحركة وامكان احدهما لا بعينه وامكان العرض قلنا ممنوع
اذ كلامنا في الوجوب الذاتي ووجوب الاتصاف في الاول عرضي انما
جا بعد اعتبار وجود الجرم والا فالصفة متى كانت ممكنة كان
الاتصاف بها ممكنا لان تقدير نفيها يقتضي نفي الاتصاف بها على
ذلك التقدير وههنا يصح ان تقول لا شي من الجرم بمتصف بالحركة
حال عدم السكون بالامكان ولما امتنع الامران فيجاب عنهما
بمثل ما ذكر لان وجوب اتصاف الجرم باحدهما لا بالعرض عرضي
لانه انما جا بعد اعتبار وجود الجرم على انهما لا يردان لان كلامنا في ان
وجوب الاتصاف بصفة معينة يستلزم وجوب تلك الصفة المعينة
لذات الجرم الذات مع دوام الصفات دواما ذاتيا ذي مطلق العنا

اي الغنا المطلق عن جميع الجهات اي الجهات الست او المراد عن جهات
النقص فهو تعالى منزه عن كل نقص كالفاعل والمحل ومن يكمله
او يدفع عنه النقص والوزير والمعين والجهات الست وفيما تقدم
مع مايأتي مراعاة استهلال وهي ان يأتي المتكلم في طالعة كلامه بما يشعر
بمقصوده ثم الصلاة المقصود بها تعظيمه صلى الله عليه وسلم لان
المقصود بها الدعا بايصال ثواب اليه لانه اجل من ان ينتفع بدعائنا
له او المقصود الامران قولان وجمع بان مذهب من ذهب الى الاول
اراد انه لا يصرح بانه صلى الله عليه وسلم ينتفع بصلاتنا عليه
وان كنا نعتقد ذلك بقلوبنا كالعبد القن المنتفع به سيده لا ينبغي
له ان يصرح بذلك اي انتفاع سيده به والسلام فيه نظير ما مر
ابدا في كل حين للنبي احمد امن نقض البهتان اي حل وابطل
امور ذوي به بالبرهان والمراد به مطلق الدليل وفي اصطلاح
المنطق تصديقات يقينيات يلزمها تصديق اخر فانعكس
اي تبدل الخصوم بالخذلان وهو خلق قدرة العصيان في
العبد واله اي كل مؤمن لمقام الدعا وصحبه اسم لصاحب بمعنى
الصحابي الاعلام جمع علم وهو الجبل شبه الصحابة بالاعلام في
الاهتداء بهم وهو تقريب للعقول على عادة العرب ومن تلاهم
على الدوام وبعد الواو نائبة عن لما النائبة عن مهما والمقتضية
الواو بالنيابة دون سائر حروف العطف لانها لم تلها الباء ولا لها
تكون للاستيناف فالقصد اي المقصود الجهات نفسها اي
نظم القضايا ذوات الجهات فبعد نظمها المقصود الحكم بها اي
نظمه وعكسها هو المبين بقوله نقيضها وعكسها عكسا مصورا
وعكس نقيض موافق وعكس نقيض مخالفا ولابن تنقح نحو
عشرة

عشرة باسكان العين على لغة سنة عذر لدي اي عند
ذوي العقول الحسنة لا سيما في هذا القرن الثاني عشر والله
تعالى حسبي اي كافي لا غيره في جلب الخير ودفع الضير واليه
اي لا الى غيره التجي في كل ما اروم اي اطلبه وارتجيه
منه هذا باب اقسام جمع قسم بكسر القاف وقسم الشي ما هو
اخص منه فالمشترط فيها الخص من مطلق الضرورية انواع
اي اصناف الموجهات كمطلق الضرورية فانه صنف من مطلق
الموجهة فالمراد بالنوع هنا الصنف وكيف نسبة حكمية اي
وجوب واطلاق ودوام وامكان حال كون هذه المذكورات
بوصف اي مع وصف الاطلاق عن قيد الاتي او مع قيد لا
اي غير المحمول كوصف الموضوع او الوقت المعين او المبهم وكلا
دايما ولا بالضرورة فهو الفارابية في اول خبر المبتدا يعني ان
كيفية النسبة وهي الوجوب والاطلاق والدوام والامكان مطلقا
او مقيدات بغير المحمول هو المادة بتخفيف الدال بالقصر
وفي تسميتهم لها بالمادة تفنن في اعبارة المركب اجزاؤه والكيفية
صفة لنسبة لاجزء من القضية نبه عليه ابن مرزوق وما اي
اللفظ الذي عليه اي الكيف دل فهو الجهة في القضية اللفظية
وحكم عقل بتكييف القضية بالكيفية المذكورة في الذي قد
عقلا من القضايا العقلية هو والجهة واو التقسيم فاعتن
في العلوم وحصلا دقايقها ويدخل في البيتين الاولين جميع
القضايا الموجهة وبيان ذلك مع بيان وجه جعلهم لها محصورة
في تسعة عشر ان القضايا التي وجب نسبتها غير مقيد والاية
كيفيتها غير مقيدة اربع الضرورية المطلقة والمطلقة العامة

الألوكة
www.alukah.net

وهي التي وجوب نسبتها غير مقيد والدايمة المطلقة والمطلقة العامة
والممكنة واما المقيدات فالضرورية اما ان تقيد ضرورتها بوصف
الموضوع فقط فالمشروطة العامة اومع قيد لادايما فالمشروطة
الخاصة اوبوقت معين فقط فالوقتية المطلقة اومع قيد
لادايما فالوقتية اوبوقت مبهم فقط فالمنتشرة العامة اومع
قيد لادايما فالمنتشرة الخاصة والدايمة اما ان تقيد بوصف
الموضوع فقط فالعرفية العامة اومع قيد لادايما فالعرفية
الخاصة او المطلقة اما ان تقيد بلادايما فالوجودية اللادايمة اوبلا
ضرورة فالوجودية اللاضرورية اوبالحين فالحينية المطلقة
او بغير ذلك والممكنة عامة وخاصة كما سياتي فان قيد امكانها
بحين فحينية ممكنة اوبوقت فوقتية ممكنة اوبالدوام فممكنة
دايمة اوبغير ذلك وخرج بقولي لا المحمول التقييد بالمحمول فانه
غير معتبر لعدم الفايدة كما لو قلت زيد يمشي مادام يمشي **تنبيه**
ماذكر في الحمليات واما الشرطيات فتكون ايضا موجبة اما المتصلة
فبينها بما للفظ الدال على كيفية نسبة تاليها المقدر بها من اللزوم
او الاتفاق كما اذا قيل كلما كان الشي انسانا كان حيوانا لزوما او
كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق اتفاقا واما المنفصلة
فبينها بما للفظ الدال على كيفية عنادها من كونه عقليا
او اتفاقيا كما اذا قيل العدد اما زوج واما فرد عقلا او عنادا
حقيقيا وكقولنا في الاتفاقية الاسود اما كاتب اللاكاتب اما ان
يكون اسود واما ان يكون كاتبا اتفاقا واما دايما المذكور في
المنفصلات كقولنا دايما اما ان يكون العدد زوجا واما ان يكون
فردا فليس بجهة كما توهم بل هو سور اتي به للدلالة على تعميم
الازمنة

الازمنة فان الازمنة في الشرطية بمنزلة افراد الموضوع في الحملية
ولا يكون اللفظ الواحد سورا وجهة وهذا شروع في تفصيل الموجهات
فمقضية **ذات دوم** اي دوام نحو كل انسان حيوان دايما **او**
ذات وجوب وهي بمعنى الضرورة عندهم نحو كل انسان حيوان
بالضرورة **اطلقت** كلتاهما عن القيد بما ياتي **مطلقة** اي تسمى
بذلك فتسمى الاولى دايمة مطلقة والثانية ضرورية مطلقة فالضرورية
المطلقة ما يجب ثبوت محمولها بالموضوع من غير قيد والدايمة
المطلقة ما يدوم ثبوت محمولها للموضوع عنها من غير قيد فدخل
نحو اجتماع الحركة والسكون محال بالضرورة اودايما وشريك الباري
تعالى ممتنع بالضرورة اودايما ما الموضوع فيه ليس بموجود
فضلا عن ان يكون دايما **فان تكن** كلتاهما **قد قيدت** بقيد
فاما ان يكون ذلك القيد هو وصف الموضوع او المحمول او غيرهما
فوصف المحمول غير معتبر فتعين ان لا تقيد الا بالقسمين الباقيين
فان قيدت **بالوصف للموضوع** نحو كل كاتب متحرك الاصابع
مادام كاتبا وكل انسان حيوان بالضرورة مادام انسانا ولا تكذب
هذه بمقتضى مفهومها لانه غير معتبر عند المناطقة **فالعرفية**
العامة الاولى بالدرج بنقل ضم الثانية للام وحذف همزة
الوصل اي ذات الدوام المقيدة بوصف الموضوع تسمى عرفية
عامة **وثلوها** اي الاولى بكسر الثاني القضية الثانية للاولى
وهي ذات الوجوب المقيدة بوصف الموضوع **عن المشروطة**
العامة اي تسمى بذلك فالعرفية العامة ما يدوم ثبوت محمولها
لموضوعها مادام وصفه والمشروطة العامة ما يجب ثبوت
محمولها للموضوع عنها مادام وصفه **وجوب** اي ضرورة **ذي**

الألوكة
www.alukah.net

اي المشروطة على ثلاثة اقسام اما ان يكون **مادام** الوصف اي تكون
ضرورة نسبة المحمول الى الموضوع في جميع اوقات اتصاف الموضوع
بالوصف الضروري نحو كل انسان متنفس مظلم بالضرورة ما
دام متنفسا فيشترط ان يكون الوصف ضروريا ولو في بعض
الاوقات ولو لم يكن له مدخل في الضرورة **او** يكون **بشرطه** اي
الوصف اي يكون للوصف مدخل في الضرورة ولو لم يكن الوصف
ضروريا ولا علة تامة كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة
مادام كاتبا **او** بوصل الهمزة والاختلاس في الها قبلها **لاجله** اي
الوصف اي يكون نفسه منشأ الضرورة بان يكون علة تامة سواء
كان ضروريا ام لا نحو كل متعجب ضاحك بالضرورة مادام متعجبا
وعم وجها اي من وجه **قدرا وذلك** فاعل عم والاشارة للقيد
للبعيد للاتيان باللام والكاف اي الوجوب مادام الوصف **غير**
مفعول عم اي الوجوب بشرطه ولاجله اما الاول فلانهما يجتمعان
فيما اذا كان المحمول ضروريا في جميع اوقات الوصف وكان الوصف
ضروريا ولو في بعض الاوقات وكان له مدخل في الضرورة نحو
كل انسان حيوان وكل متنفس مظلم وليفرد الوجوب مادام
الوصف عن الضرورة بشرطه اذا كان المحمول ضروريا في جميع
اوقات الوصف ولم يكن له مدخل فيها كل متنفس قمر وتنفرد
الضرورة بشرطه بما اذا كان له مدخل في ضرورة ثبوت المحمول
ولم يكن الوصف ضروريا كل كاتب متحرك الاصابع لانه يشترط
في الضرورة مادام الوصف ان يكون الوصف ضروريا فعلم ان الضرورة
بشرط الوصف لا تستلزم الضرورة مادام الوصف ولا العكس اذ
بينهما عموم وجهي واما الثاني فلاجتماع الضرورة مادام الوصف
ولاجله

ولاجله فيما اذا كانت ضرورة لثبوت المحمول في جميع اوقات
الوصف وكان ضروريا وعلة تامة نحو كل انسان حيوان وتنفرد
الضرورة مادام الوصف بما اذا لم يكن علة تامة كل متنفس
قمر وتنفرد الضرورة لاجله بما اذا كان علة مستقلة ولم يكن ضروريا
نحو كل عالم متنفس بالعلم مادام عالما **وعم ذاك** الاشارة للمتوسط
للاقتصار على الكاف بناء على ان المراتب ثلاثة اي الوجوب بشرطه
مطلقا هذا الاشارة للقريب لعدم الاتيان باللام والكاف اي
الوجوب لاجله فيجتمعان في كل انسان حيوان وتنفرد الضرورة
بشرطه ببعض الذهب الحامر ذاهب بالضرورة مادام حارا اي
بشرط الحرارة اذ الحرارة ليست منشأ الذوبان بل منشأه الذهبية
والحرارة معا وكذلك كل كاتب متحرك الاصابع اذ الكتابة ليست
منشأ تحرك الاصابع لانها رقم الاحرف وذلك الرقم منشأه التحرك
المخصوص لا العكس **وعم ذان** اي الوجوب بشرط الوصف والوجوب
لاجله **وجها** اي من وجه **حققا ضرورة** مفعول عم **ذاتية**
اما الاول وهو كون الوجوب بشرط الوصف اعم من الضرورة الذاتية
من وجه فلاجتماعهما في كل انسان حيوان وانفراد الضرورة
بشرط الوصف فيما اذا كان له مدخل ولم يجب المحمول مادامت
الذات كل كاتب متحرك الاصابع وتنفرد الذاتية بكل كاتب انسان
واما الثاني وهو كون الوجوب لاجله اعم من الضرورة الذاتية
من وجه فلاجتماعهما في كل انسان حيوان وانفراد الضرورة لاجله
فيما اذا كانت علة مستقلة ولم يجب المحمول مادامت الذات
كل عالم متنفس بالعلم وانفراد الذاتية بكل كاتب انسان
والاول وهو الوجوب مادام الوصف **بعمها** اي الضرورة الذاتية

الألوكة
www.alukah.net

وجها كما قد فصلوا لاجتماعهما في كل انسان حيوان وانفراد
الوجوب مادام الوصف بما اذا دام المحمول للموضوع مادام وصفه
وكان الوصف ضروريا ولم يجب المحمول للموضوع مادامت ذاته
نحو كل متخسف مظلم وانفراد الضرورة الذاتية بما اذا دام المحمول
للموضوع مادامت ذاته ولم يكن الوصف ضرورة نحو كل عالم
انسان **تنبيه** اختلفوا في المشروطة هي حقيقية فيما يكون للوصف
مدخل في ضرورة محمولها بان يكون شرطا او علة او حقيقة في مطلق
الوصفية التي تكون ضرورية المحمول فيها في جميع اوقات الوصف
سواكان له مدخل ام لا ذهب السراج وابن بديع الى الاول والخونجي
الى الثاني قال الامام السنوسي والخلاف لفظي لا ينبني عليه شي
فان لم يقيد الوجوب بوصف الموضوع بل قيد بوقت بان
اقت الوجوب فهي الوقتية العامة اي تسمى بذلك **ان عين**
الوقت المفهوم من اقت نحو لاشي من القمر بمنخسف بالضرورة
وقت التربيع **اولا** بالدرج للوزن اي وان لم يعين الوقت بل
كان مبهما **فهي منتشرة** عامة اي تسمى بذلك نحو كل قمر منخسف
بالضرورة وقتا ما وحذفت قيد العموم من النظم لدلالة ما
بعده عليه وانما تسمى كل واحدة من هذه الاربع عامة اذلم
تخرلاداميا فان جاز لاداميا **الاربع** فاعل جاز وهي العرفية
والمشروطة والوقتية والمنتشرة **فسم** بكسر السين وسكون
الميم المخففة اي سم كل واحدة منها **بالخاصة** بتخفيف
الصاد للوزن فتسمى الاولى عرفية خاصة نحو كل كاتب متحرك
الاصابع مادام كاتبا لاداميا وتسمى الثانية بالمشروطة الخاصة
كما لوزدت بالضرورة في هذه القضية وتسمى الثالثة وقتية
خاصة

خاصة نحو لاشي من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع
لاداميا وتسمى الرابعة منتشرة خاصة نحو لاشي من القمر بمنخسف
بالضرورة وقتا ما لاداميا وبعضهم يسمي هذه القضايا الاربع التي
فيها لاداميا بالجزء الاول من هذه الاسما ويحذف لفظ خاصة طردا
وعامة فبان لك ان الضروريات سبع الضرورية المطلقة والمشروطة
العامة والمشروطة الخاصة والوقتية العامة والوقتية الخاصة
والمنتشرة العامة والمنتشرة الخاصة والدوايم ثلاث الدايمة
المطلقة والعرفية العامة والخاصة ولما فرغت من الضروريات
والدوايم شرعت في المطلقات فقلت **ما** اي القضية التي **حكمها**
كاين **بالفعل سم** بكسر السين اي سم **بعامة** بتخفيف الميم
للوزن **مطلقة** اي مطلقة عامة لانهما وصفان للقضية فجاز
تقديم احدهما على الآخر لضرورة النظم وان كان مخالفا للاصطلاح
نحو الانسان نايم بالفعل **ثم ذي** المطلقة العامة **ان قيدت**
بلا اي لاداميا ولا بالضرورة نحو الانسان نايم بالفعل لاداميا ولا
بالضرورة **البه** اي الى لاداميا ولا بالضرورة **والى الوجود**
انتسبت فتسمى وجودية لاضرورية اولا دايمة فيقدمون
في التسمية لفظ الوجودية على لفظ لادايمة ولفظ لاضرورية

تنبيه اورد المعلم الاول المطلقة ومثلها بما المحمول فيه غير
غير دايم وما هو فيه غير ضروري وما هو فيه ضروري ثم
اختلفوا فقال الاسكندري هي مخصوصة بالاولين فتباين الضرورية
وقال ثامطيوس تعلم الثلاث بدليل امثلة المعلم **ما** اي القضية
التي **لم تحل** بضم التا مبنيا للمجهول من احال **نسبتها** اي القضية
التي نسبتها غير مستحيلة **ممكنة اي عامة** بتخفيف الميم للوزن

وهو ارسطاطاليس

نحو الانسان ميت بالامكان العام وكل انسان حيوان بالامكان العام
وكل انسان حيوان بالامكان العام فان تجز نسبتها بان صح ثبوتها
وعدم ثبوتها فهي الممكنة الخاصة نحو الانسان ميت بالامكان الخاص
ثم لما كانوا يحتاجون في التناقض والعكوس الى الحينية المطلقة
والحينية الممكنة والممكنة الوقتية ذكرتها تبعا للامام السنوسي
في شرحه فقلت ممكنة دايمة ما قيد امكانها بالدوم اي
الدوام ووقيت الردا نحو كل الكل فهو جايع بالامكان دايما ان
قيد الاطلاق في القضية المطلقة بلفظ الحين نحو الكاتب
متحرك بالاطلاق حين هو كاتب فهي بكسر الهاء وسكون الياء
حينية مطلقة فانتبه لاصطلاح القوم في تقديم لفظ حينية على
لفظ مطلقة او قيد به بالاختلاس اي بالحين الامكان بالنقل
والرفع عطفا على الاطلاق اي او قيد الامكان به فذي القضية
حينية بضم الثاء المروي ممكنة اي تسمى بذلك نحو الكاتب متحرك
بالامكان حين هو كاتب واشرت الى الممكنة الوقتية بقولي
او قيدت ممكنة بالوقت المعين نحو القمر ليس بمنخسف
بالامكان وقت التربيع فهي الممكنة الوقتية تنبيهات
الاول الامكان مقول بالاشتراك على اربع معان الامكان العام
وهو سلب الضرورة الذاتية عن احد طرفي الوجود والعدم
وهو الطرف المخالف للحكم وربما فسر بما يلازم هذا وهو
سلب الامتناع عن الطرف الموافق فاذا كان الحكم الايجاب
فهو سلب ضرورة السلب او سلب امتناع الايجاب وان كان
الحكم السلب فهو سلب ضرورة الايجاب او سلب امتناع السلب
وقد ذلك في نحو كل نار حارة بالامكان العام وسمي عاما او عاميا
لانه

لانه المستعمل عند جمهور العامة قديما وله اعتبارات فانه
اخذ من حيث مفهومه عم جميع الموجهات او من حيث نسبته الى الايجاب
او السلب قابل الضرورة لانه كل ما امكن الايجاب مثلا قابله ضرورة
السلب وبالعكس فانحصرت المادة بحسب هذا الامكان في الضرورة
واللاضرورة فظهر كلام الشيخ السنوسي في شرح مختصره وقد كنا
نستشكله والامكان الخاص وسمي به لانه المستعمل حديثا عند
الخاصة من الحكماء انهم رواه اولي بالامكان واحرى فيخرج الوجوب
وتلك القسمة ممتنع واجب ممكن وهي ثنائية في القديم ممتنع
ومقابله وقد يقال سمي الاول عاما والثاني خاصا لما بينهما من
العموم المطلق والاستقبالي اي سلب جميع الضرورات عن الطرفين
بالنظر للزمن المستقبل والامكان الاخص اي سلبها بحسب الذات
والوصف والوقت عن الطرفين وكل واحد من الاربع اعم مما
بعده وانما اراد الاستقبالي من نعم ان الامكان لا يتحقق بالنسبة الى
الحال لان الممكن ان كان موجودا فهو واجب او معدوما فممتنع فلا
يمكن سلب جميع الضرورات في الحال وهذا باطل ويلزمه ذلك
في اثبات الاستقبالي لانه اذا انحصر صار حالا والحق انه يتحقق حالا
واستقبالا وما اورده باطل والمعتبر عند المناطقة من الاربع
العام والخاص استغنينا بهما عن غيرهما الثاني قال الغزالي المحمول
حاصل لموضوع الممكنة بالفعل لان القضية لا تتحقق الا ثبوت
ثبوت المحمول للموضوع او لا ثبوته بالفعل ورد بانا لا نسلم توقف
تحقق القضية على ذلك بل على مطلق الثبوت ولا ثبوت وهما اعم
من القوة والفعل اذ ذات كيفيتان زايدتان واحتج ايضا بانا اذا
قلنا كل ج ب بالامكان حكمنا بان ج نفس ب و ج ثابت

الألوكة
www.alukah.net

بالفعل فلذلك كل ج ب والا لزم كون الموجود نفس المعدوم
والجواب انا نجعل ج نفس ب بالجملة المذكورة في القضية وهي
الامكان وذلك لا يقتضي الثبوت بالفعل ومعنى كون المحمول نفس
الموضوع انه صادق عليها لا مفهومه نفس مفهومه فلا يلزم ما
ذكران يصح صدق العدمي على الوجودي نحو القائم غير كاتب واما
رد السراج بانه يلزم كون الممكنة وجودية لا ضرورية فمصادرة
لانه يلتزم ذلك ولا يضره وقال الكشي حاصل بالقوة وهو بعيد
لان القوة ان يكون الشي ممكنا وليس بواقع وقال الجمهور حاصل
باعم من القوة والفعل وهو الحق الثالث قدح في ثبوت الامكان
بان الممكن لو ثبت فالواجب لذاته اما ان يصدق عليه انه ممكن
او نقيضه والا ارتفع النقيضان فان صدق الاول ركب قياس
الواجب لذاته ممكن ان يكون وكل ممكن ان يكون ممكن ان لا يكون
ينتج الكذب او الثاني ركب هكذا الواجب لذاته هو غير ممكن
ان لا يكون وكل ما ليس كذلك ممتنع ينتج الكذب فملزوم النقيضين
وهو الامكان باطل وقدح ايضا في الامكان الخاص بان الممكن ان
كان موجودا او حصر سبب وجوده امتنع عدمه لاستحالة اجتماع
الوجود والعدم في زمن واحد وكل موجود يمتنع عدمه واجب
ينتج الممكن واجب وان كان معدوما امتنع وجوده وكل ممتنع
وجوده مستحيل فالممكن مستحيل واجيب عن الاول بانه
ان اريد بالامكان العام صدقت الصغرى دون الكبرى او الخاص
فالعكس وعن الثاني بان المدعى الامكان من حيث ماهية
من حيث هي هي الرابع تقلوا عن الشيخ قد يكون للسور جهة هي
كيفية العموم والخصوص فالموجبة ان كانت كلية فمعناها ان
اجتماع

اجتماع جميع افراد الموضوع في وصف المحمول ضروري اولا والسالبة
معناها افراد الموضوع لا يجتمع فيه بالضرورة او لا مثل ذلك في
الجزئية والفرق بينها وبين جهة الجمل واضح اذ يشك في امكان
ان يكون الناس كلهم كاتبين ولا يشك ان كل انسان يمكن ان يكون
كاتبا وايضا بينهما عموم مطلق اذ يصدق هذا الرغيف يمكن ان
يشبع كل واحد واحد دون امكان اجتماع الكل على اشباعه
اياهم والجزئيتان يتلازمان وان تغايرا مفهوما والتغاير ايضا
يظهر في القضية الخارجية اذ لو فرض زمن لا حيوان فيه الا انسا
صدق كل حيوان انسان بالضرورة جهة للجمل دون السور اي
كل حيوان انسان بالضرورة في الخارج يجب كونه انسانا ولا يصدق
يجب ان يكون في الخارج كل حيوان انسان بالضرورة جهة للجمل
دون السور اي كل حيوان في الخارج يجب كونه انسانا ولا يصدق
يجب ان يكون في الخارج كل حيوان انسان ويصدق كل حيوان
يمكن ان لا يكون انسانا بجهة السور دون الجمل هذا ما فهم المتاخرون
من كلام ابن سينا قال الشيخ ابن عرفة حاصل معنى الجهة الراجعة
للسور معية افراده اي اجتماعها وذلك يقدح فيما ذكروا من
تلازم الجزئيتين الممكنتين او الضروريتين بحسب السور
والجمل لان هذا المعنى يوجب كون الجزئية التي وجه المحمول لها بذلك
لاقتضاء الاولى ثبوت الحكم لبعض الافراد بقيد المعية في ثبوت
المحمول لها الملزوم لتعدد افراد موضوعها لاستحالة ثبوت المعية
في الفرد الواحد فالثانية اذا اعم من الاولى الا ان يكون معنى جهة
السور عدم افتراق افراده في ثبوت المحمول له فيتم امر الجزئيتين
على ما ذكروه وفرق بعضهم بين جهة السور وجهة الجمل بان معنى

سورها الامكان او الضرورة اخص من التي وجه نحو هم

الألوكة
www.alukah.net

جهة السور كيفية العموم والخصوص بالقياس الى صدقه ومعنى
الجهة يجب الحمل كيفية الربط وحاصله ان الاول يرجع الى امكان
الصدق والثاني الى صدق الامكان قال ابن سينا موضع جهة
السور الطبيعي ان تقرن به وموضع جهة الحمل ان تقرن بالرابطة
وذلك ظاهر في الكليتين الموجبتين فاذا اقترنت بالسور
على انها جهة الحمل او العكس كان تناقضا وتجوزا مثلا كل انسان
يمكن ان يكون كاتبا جهة للحمل ويمكن ان يكون كل انسان كاتبا
جهة للسور واذا قلنا في السلب الكلي يمكن ان لا يكون شيء من
الناس كاتبا كان ذلك دالا بالحقيقة على امكان عموم السلب لا
على عموم الامكان اي يدل على انه يمكن ان يكون السلب عاما ولا
يدل على ان الامكان حاصل في جملة صور السور وحاصله انه يدل
على امكان صدق السالبة لا على صدق السالبة الكلية الموجهة
بالامكان فالجهة حينئذ تكون جهة للسور لكونها جهة للتعميم
لا للربط فان اردنا لفظا يدل على عموم السلب حقيقة قلنا لا
واحد الا ويمكن ان لا يكون كاتبا او كل او كل انسان يمكن ان لا
يكون كاتبا لحمل امكان السلب العام فيهما على افراد الموضوع
انتهى باختصار مع بعض تغيير من شرح الامام السنوسي لابن
عرفة **والعقل لا يحصر** الموجهات **فيما انبنوا** من الموجهات
بل كل من حصر اراد الحصر الجعلي لا العقلي فيمكن استخراج
موجهات اخر كالمطلقة الوقتية وكما اذا قلنا في القضية دائما
بالضرورة او بالامكان العام ضرورة ثم ذكرت المركب والبسيط
بقولي **وخاص** اي ذات خاص **الامكان** وهي الممكنة الخاصة
والقضايا جايزات لا اي لا دايما ولا بالضرورة وهما الخاصتان
المشروطة

المشروطة والعرفية والوقتيتان الوقتية والمنتشرة والوجوديتان
الوجودية اللادايمة واللاضرورية فهذه السبع **مركبات والبسيط**
ما خلا ما ذكر ويظهر نفع ذلك في التناقض والعكوس **تنبيه**
معرفة نسبة كل قضية للاخرى بانه ان تشافيا جزاهما فمتباينان
كالضرورية مع مافيه لا والا فان تضمنت احداهما اجزا الاخرى
بان زادت عليها بجزء اخر فذات الزيادة اخص كالمشروطة العامة
مع الخاصة والا فالوجهي كالمشروطة العامة مع العرفية الخاصة
وقد وضعت نسب الموجهات صورة منبرهكذا

اي وان لم تتضمن احدى القضيتين اللتين اخرايهما اجزا الاخرى فالوجهي

فالخا المعجمة للاخص مطلقا والعين المهملة للاعم مطلقا والموجهة السفلى

شبكة الألوكة
www.alukah.net

هي الاخص مطلقا في الاول وهي الاعم مطلقا في الثاني وبها للعموم
والخصوص الوجهي والميم للمساواة والتا للمباينة وهذا عند
اتحاد الموضوع والمحمول والكيف والكم والقاف للنقيض عند تحقق
شروط التناقض وقد افردت هذه النسب برسالة فارجع اليها هذا

فصل تناقض الموجهات ضرورة ودوام اوضدهما

فضد الضرورة الامكان والدوام الاطلاق كما مر بيانه **خذ ضد**
ما في النقض منها علما فنقيض الضرورية نحو كل انسان حيوان
بالضرورة ممكنة عامة ليس كل انسان حيوانا بالامكان العام
ونقيض الدايمة نحو كل انسان حيوان دايما مطلقة عامة ليس كل انسان
حيوان دايما مطلقة عامة ليس كل انسان حيوانا بالاطلاق العام
دوام وصف قابلن بحينه فنقيض المشروطة العامة
نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا ممكنة حينية
ليس كل كاتب متحرك الاصابع بالامكان العام حين هو كاتب
ونقيض العرفية العامة مطلقة **والوقت ان عين خذ بعينه**
فنقيض الوقتية المطلقة نحو كل انسان متحرك الاصابع بالضرورة
وقت الكتابة ممكنة وقتية ليس كل انسان متحرك الاصابع بالامكان
وقت الكتابة **وان يكن الوقت ابهم دوما فخذ** اي فخذ
دواما في مقابلته فنقيض المنتشرة نحو كل كاتب متحرك الاصابع
بالامكان دايما لان النسبة في الوقت المبهم كالنسبة المطلقة
فان يتسع الوقت في الوقتية كما اذا كان وقت الكتابة في المثال
المتقدم واسعا **فبالحين منه** اي من الوقت المتسع **قابلت**
لانك لو اخذته بعينه جاز كذب القضيتين بان يثبت المحمول في بعضه
وينتفي في بعضه الاخر كقولك كل قمر منخسف ليلة الخميس بالضرورة
وتريد

وتريد في الليل كله وهو لم يثبت له الا في وقت منه **وما** اي قضية
تركبت **من قضيتين** موجهتين فمن **نقضهما مانعة**
الخلو نقضها اعلما اي فنقيضها مانعة خلو مركبة من نقيضهما
نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لا دايما نقيضها
دايما اما ليس كل كاتب متحرك الاصابع بالامكان حين هو كاتب
واما بعض الكاتب متحرك الاصابع دايما لان لا دايما في قوة مطلقة
وكل موجهة مركبة ففيها موجهتان متفقتان في الكم مختلفتان
في الكيف وكذا في الجهة الا في الوجودية اللادايمة والممكنة الخاصة
فجزاها متفقتان في الجهة ايضا ونقيض الوقتية مانعة خلو مركبة
من ممكنة وقتية ودايمة مطلقة ونقيض المنتشرة مانعة خلو
مركبة من ممكنة دايمة ودايمة مطلقة ونقيض العرفية الخاصة
مانعة خلو مركبة من مطلقة حينية ودايمة مطلقة ونقيض
الوجودية اللاضرورية مانعة خلو مركبة من دايمة مطلقة وضرورية
مطلقة ونقيض الوجودية اللادايمة مانعة خلو مركبة من دايمتين
ونقيض الممكنة الخاصة مانعة خلو مركبة من ضروريتين **وقيد**
الموضوع في القضية الثانية عند التحليل الى قضيتين
قبل اخذ النقيض **بحكم حمل الاولى الجزئية** فاذا اردت نقيض
اللام للوزن **في** القضية الموجهة **الجزئية** فاذا اردت نقيض
بعض الحيوان انسان لا دايما فهذه قضية كاذبة فلو اخذت نقيضها
كما تقدم من غير تقييد بما ذكرناه الان فقلت دايما اما لا شيء من
الحيوان بانسان دايما واما كل حيوان انسان دايما كان كاذبا مع
ان القضيتين لا يكذبان معا فلابد ان تحلها الى بعض الحيوان انسان
وليس بعض الحيوان دايما بالاطلاق ثم من نقيضيهما مانعة الخلو هكذا دايما واما لا شيء من الحيوان
هو انسان بالاطلاق صح

الألوكة
www.alukah.net

بانسان دايما واما كل الحيوان الذي هو انسان انسان دايما وان كانت
القضية الاصل كاذبة وما انحلت اليه مع عدم ذلك القيد صادقا
لاركدبها جامن جهة لو نفي عجزها انصب على ما اثبت في صدرها
لذلك البعض المعين وحين انحلت الى قضيتين صار كل منهما
قضية مستقلة لا ارتباط لاحداهما بالاخرى فجاز كون البعض
في الثانية غير البعض الذي في الاولى وهناك مذاهب اخر في
نقيض الجزئية ذكرته بقولي **او ذات منع** اي مانعة الخلو
زد لها جزاهوا باشباع الواو للوزن **جزيتا كليتها**
بالسوا اي موجهتان بمثل جهتي كليتيها فتقول في نقيض
المثال السابق دايما اما لا شيء من الحيوان بانسان دايما واما كل
حيوان انسان دايما واما ليس بعض الحيوان بانسان دايما وبعضه
الاخر انسان دايما وهناك مذهب ثالث ذكرته بقولي **او**
انقضى الحكمين اي حكمي الصدر والعجز من الايجاب في احدهما
والسلب في الاخر **ردد ن على** جميع **افراد موضوع** مثلا اذا
كان في الصدر ايجاب وفي العجز سلب فنقيض الاول سلب موجه
بنقيض جهته ونقيض الثاني ايجاب موجه بنقيض جهته فتقول
في المثال السابق كل حيوان اما غير انسان دايما او انسان دايما
وتقول في النقيض بعض الكاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما
دام كاتبا لا دايما كل كاتب اما غير متحرك الاصابع بالامكان حيث
هو كاتب واما متحرك الاصابع دايما **وهذا المذهب فضلا** لما
فيه من الاختصار وكون النقيض حملته مثل الاصل وان شابهته
الشرطية وانما لم يجر واذلك في الكلية للفرق بين نقيض الجزئية
والكلية بان نقيض الكلية منفصلة مانعة خلو ونقيض الجزئية
حملية

حملية شبيهة بالشرطية كما تقدم اذ لو طرد واذلك في الكليات ايضا
لزم اتحاد نقيض الجزئية وكليتها وهو غير معهود وان صح احيانا
ذلك في الكلية ايضا هذا **فصل عكسها المستوي** ولما كان العكس
يبين ببرهان الخلف وبرهان العكس وبرهان الافتراض
قدمنا مع تعريف كل منها بقولي **للقوم في الادلة الثلاث**
الخلف والعكس والافتراض **نور** اي علم كالنور **يضي في وجي ض**
الايجاب فحمل محمول وموضوع على شيء **معين اوافترا ض**
اي برهانه **قبلا** وسياتي بيان ذلك **والخلف** اي برهان **ضم نقض**
اي نقيض **مطلوب الى** قضية **صدق ينتج** ذلك الضم **الذي**
قد بطلا ولا خلل الا من نقيض المطلوب فالمطلوب حق قال
السعد سمي بذلك لانه يودي الى الخلف اي المحال على تقدير
عدم حقيقة المطلوب وقيل لانه يأتي المطلوب من خلفه اي من ورائه
الذي هو نقيضه ولما كان القياس منحصرا في الاقتراني والاستثنائي ف
باقسامهما وجب رد القياس وتحليله الى ذلك وقد وقع فيه اختلا
عظيم والذي استقر عليه راي الشيخ انه مركب من قياسين احدهما
اقتراني والاخر استثنائي اما الاقتراني فمركب من متصلتين احداهما
الملازمة بين المطلوب الموضوع على انه ليس بحق وبين نقيض المطلو
وهذه الملازمة بينة بذاتها والاخرى بين نقيض المطلوب على انه
حق وبين امر محال وهذه الملازمة تحتاج الى البيان فهذا الاقتراني
ينتج متصلة مركبة من المطلوب على انه ليس بحق ومن الامر المحال
واما الاستثنائي فمركب من متصلة لزومية هي نتيجة ذلك الاقتراني
ومن استثناء نقيض التالي ينتج نقيض المطلوب المقدم فيلزم تحقق
المطلوب تلخيصه لو لم يتحقق المطلوب لتحقق نقيضه ولو تحقق

الألوكة
www.alukah.net

نقيضه لتحقق محال لكن المحال ليس بمتحقق فالمطلوب متحقق
فاذا علمت هذا فليتقدر مضاف قبل ضم ذلك وكذا قبل لفظ
عكس الاتي **والعكس** اي برهانه **عكس نقيض مطلوب لاجل**
اربابه ذلك **العكس اللذ** لغة في الذي **صدقه** مبتدا **قطعا**
فمن بفتح الميم خبره اي حقيق في ذلك حال كونه مقطوعا به
لممكن اي لقضية ممكنة عامة او خاصة **عكس لممكن عام**
بتخفيف الميم للوزن فعكس بعض الانسان كاتب بالامكان العام
او الخاص بعض الكاتب انسان بالامكان العام بالخلف والعكس
والافتراض **وقيل لا عكس لها لخلفهم** اي اختلاف القوم **في**
صدق موضوع على افراده ففي البيت الالتفات من قال
الموضوع يصدق على افراده بالفعل يقول لا عكس لها لانتقاضه
بنحو ما زيد اذا فرض ان زيدا لم يركب قط الا الفرس فيصدق كل
حمار مركوب زيد بالامكان ولا يصدق بعض مركوب زيد بالفعل
حمار بالامكان لان مركوب زيد بالفعل انما هو الفرس بالضرورة
ومن قال الموضوع يصدق على افراده بالامكان يقول تنعكس
الى ممكنة عامة **وانعكس دواما** والمراد بهما حيثما اطلقت
ست الدايمة المطلقة والضرورية المطلقة العامتان اي المشروطة
العامة والعرفية العامة والخاصتان اي المشروطة الخاصة
والعرفية الخاصة **الى الممكنة** العامة وهذا مذهب قوم **او**
انعكسها الى مطلق عام بتخفيف الميم للوزن الى مطلقة عامة
وهذا مذهب اخرين يستدلوا على ذلك بانعكاس الاعم منها
وهو المطلقة العامة الى مطلقة عامة ولازم العام لازم للخاص
فاذا قلت بعض الممكن موجود بالاطلاق العام انعكس الى بعض
الموجود

الموجود ممكن بالاطلاق العام ومتمسكهم الادلة الثلاثة السابقة
الاول الافتراض فلنفرض الممكن هو العالم فيصدق العالم موجود
بالاطلاق العام ممكن بالاطلاق بل بالضرورة ينتج بعض الموجود
ممكن بالاطلاق العام وهو المطلوب قال الامام السنوسي في شرحه
لابن عرفة انتاج الثالث موجبة موقوف على عكس صغراه ليرتد
الى الشكل الاول فلو برهن عكس الموجبة بالثالث المتوقف على عكس
الموجبة لزم الدور انتهى يعني فلا يصح الاستدلال بمقدمتي الافتراض
المتقدمتين ثم اجاب بان من برهن عكس الموجبات بهذا الطريق
لا يبين انتاج الثالث به بل بطريق اخر له لا يحتاج فيه الى رد
الثالث الى الاول الثاني الخلف فنضم نقيض العكس وهو لا شيء
من الموجود بممكن دايما نعكسه الى الاصل صغرى ينتج سلب الشيء
عن نفسه ولا خلل الا من نقيض العكس فالعكس حق قال الامام
السنوسي في شرحه لابن عرفة لا نسلم كذب النتيجة فضلا عن
استحالتها لصدق لصحة صدقها بعدم موضوعها اذا المعدوم
لا ذات له وتلك القضية سالبة فالنتيجة ... موجود المرضوع والجواب
بان موضوع هذه يتعين ان يكون موجودا لانه عين موضوع
اصل القضية الموجبة ولا شك ان الموجود يستحيل سلب ذاته
عنه الثالث العكس فنعكس لا شيء من الموجود بممكن دايما الى لا
شيء من الممكن بموجود دايما وهو مناف للاصل ومانافي الصادق
فهو كاذب فيكذب ملزومه وهو نقيض العكس فالعكس حق **او**
انعكسها الدوايم الست الى الحينية المطلقة وهذا مذهب قوم
وهو المعول عليه في غير الخاصتين لان العكس عبارة عن قضية
لازمة لاخرى بالتبديل بحيث لا يوجد لازم اخص منها بسبب التبديل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ومتمسكهم في ذلك الاوجه الثلاثة السابقة الاول الاقتراض فاذا قلنا
مثلا بعض الكاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا صدق بعض متحرك
الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع قال الامام السنوسي لانا
نفرض ذات الموضوع الشخص الجاري في كتبه على العادة فيصدق
لنا حينئذ قضيتان وهما الشخص الجاري في كتبه على العادة متحرك
الاصابع الشخص الجاري في كتبه على العادة كاتب حين هو متحرك
الاصابع وانما لم نقل مادام متحرك الاصابع لان تحرك الاصابع اعم
من الكتابة فالكتابة انما تكون في بعض احيان تحرك الاصابع لا في
جميعها وحيث صدق ذلك في المحمول المساوي فهو اتفاقي لا يعتبر
فقد انعقد من هاتين القضيتين قياس من الشكل الثالث ينتج
بعض متحرك الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع وهو العكس
الذي ادعينا لزوم صدقه للاصل وثانيها الخلف وهو انه لو لم
يصدق العكس المذكور لصدق نقيضه وهو لاشي من متحرك
الاصابع بكاتب مادام متحرك الاصابع فنجعله كبرى لاصل القضية
فينتج بعض الكاتب ليس بكاتب مادام كاتبا وهو محال ولا
خلل الا من نقيض العكس اي قولنا لاشي من الكاتب متحرك الاصابع
مادام كاتبا فيكون نقيضا لاصل القضية الصادقة فتعين ان يكون
كاذبا فيكذب بمكذومه وهو نقيض العكس فيكون العكس صادقا
وهو المطلوب واذا لزمت الحينية هذه العرفية العامة وجب
ان تلزم البواقي اما لاطراد هذه الاوجه فيها ولما ان لازم الاعم
لازم الاخص انتهى والقول بانعكاس الخاصتين الى حينية مذهب
الابهري والغزالي فيهما زيادة قيد لادايما لانهما سالبة مطلقة وهي لا تنعكس
فتلك الزيادة فيهما كالعدم او عكس خاصة سواكانت مشروطة

او عرفية

فالعكس صادق والاصل العكس وهو انه نقيض نقيض العكس

او عرفية حينية بالنصب على نزع الخافض اي الى حينية لادايمة
وهذا مذهب الخونجي والسراج وهو المعول عليه لما مر قال الامام
السنوسي اما برهان انعكاسهما عندهما الى حينية فما سبق في انعكاس
عامتيهما واما برهان وجوب زيادة لادايما هنا في عكس الخاصتين
فلان البعض من المحمول الذي حكم عليه في العكس بانه الموضوع
في حين من احيان المحمول يجب ان يصح الحكم عليه بانه ليس ذلك
الموضوع بالاطلاق العام وهو معنى قولنا في العكس لادايما اذ لو
لم يصح هذا الحكم لوجب الحكم بنقيضه وهو انه نفس ذلك الموضوع
دايما وذلك يستلزم ان يكون الموضوع في اصل القضية نفس المحمول
دايما لاقتضائها وجوب دوام محمولها بدوام موضوعها وقد كان
في اصل القضية ان موضوعها ثابت له محمولها لادايما هذا خلف
فوجب اذن ان يصدق في عكس الخاصتين ثبوت الموضوع للمحمول
في حين من احيان المحمول لادايما واعكس غير ذا المذكور اي
غير الدوام الست وغير الممكنة ممكنة اي الى ممكنة معمة بكسر
الميم الاولى ونسبة التعميم اليها مجاز لان المعمم هو المتكلم او بفتحها
والمراد ممكنة عامة وهذا المذهب قوم او اعكس غير المذكور
مطلقا عاما بتخفيف الميم للوزن اي الى مطلقة عامة وبرهان الادلة
الثلاثة السابقة في المطلقة العامة لانها اعمها ولازم العام لازم الخاص
وهذا هو المعول عليه لما مر وفي السلب اعكس دوايما
وهي الستة السابقة كلية بالا نفس اي كانفسها في السلب
والكلية والضرورة والدوام وقيد لادايما او كانفسها في السلب
والكلية والدوام وما زاد على ذلك بحذف وهو الضرورة واللادوام
وسيأتي ذكر الخلاف في ذلك ومثال ذلك اذا قلت لاشي من العالم بقديم

www.alukah.net

بالضرورة اودايما انعكس الي لاشي من القديم بعالم بالضرورة اودايما
واذا قلت لاشي من فاقد العقل بمكلف مادام فاقد العقل انعكس
الي لاشي من المكلف بفاقد العقل مادام مكلفا بالخلف والعكس
ولا يبقى ههنا الاعتراض لان السالبة لا تقتضي وجود الموضوع
حتي يفرض معينا والحق ان الضرورة تنعكس دايمة بدليل انه
يصدق لاشي من مركوب زيد بفرس بالضرورة اذا فرضنا انه لم
يركب الفرس وانما ركب الحمار ولا يصدق لاشي من الفرس بمركوب
زيد بالضرورة اذ كل فرس مركوب زيد بالامكان والحق ان المشروطة
العامة تنعكس الي عرفية لانه يصدق في هذا المثال لاشي من
مركوب زيد بفرس بالضرورة مادام مركوب زيد ولا يصدق عكسه
بالضرورة والي هذا الخلاف اشرت بقولي بعد والخلف في حذف
الضرورة اثبت واما المشروطة الخاصة فتنعكس الي مشروطة
خاصة او عرفية خاصة علي الخلاف في حذف الضرورة والعرفية
الخاصة تنعكس الي عرفية خاصة لكن بنوع رجوع لادايما في عكس
الخاصتين الي بعض افراد الموضوع وهذا معني قولي **لادوم**
عكس بترك التنوين فيهما للاضافة **الخاصتين** بتخفيف
الصاد للوزن **رجعا** خبر عن لادوام **لبعض** افراد **موضوع**
قال الامام السنوسي لانه اي قيد لادوم في الاصل مطلقة عامة
موجبة كلية وهي تنعكس الي مطلقة عامة جزئية موجبة ولا خفا
ان لادوام في البعض عبارة عنها فعلي هذا لم تنعكس الخاصتان
كانفسهما في قيد لادايما وهذا مذهب المتاخرين لانهم بنوا علي
ان قيد لادايما في الاصل راجع الي كل فرد من افراد الموضوع فهو
كلية موجبة فعكسها جزئية وذهب الاقدمون الي ان الخاصتين
تنعكسان

تنعكسان كانفسهما حتي في قيد لادايما بناء منهم علي ان هذا القيد
راجع في الاصل الي افراد الموضوع من حيث هي كل لا الي كل واحد
واحد والنفي عن الكل من حيث هو كل جزئي وعكس الجزئية الموجبة
مثلها فقد اتحد معني هذا القيد في الاصل والعكس فقد انعكست
الخاصتان علي قول الاقدمين بهذا التاويل الي انفسهما والي هذا
اشرت بقولي **وخلف فرعا في كون** متعلق بخلف **عكسها**
اي الخاصة سواكانت مشروطة او عرفية **كنفسها** او لانفسها
علي متعلق بفرعا **رجوعه** اي لادايما **في الاصل للشكل** اي
كل فرد من افراد الموضوع **ولا** اي وعدم رجوعه في الاصل لما ذكر
فالعكس للخاصة **لانفسها علي** القول **الذي يلي** وهو
انه ليس راجعا الي كل فرد بل للمجموع من حيث هو مجموع **والخلف**
في حذف الضرورة من كل قضية معكوسة فيها ضرورة **اثبت**
بوصل الهمزة للضرورة **واهجر** عكس **سوا** بالتنوين اي سوي
الدوايم الست الكلية فلا تعكسها فدخل في السوي ثلاثة اقسام
كليات غير الست الدوايم وجزئياتها وجزئيات الست الدوايم
قال الامام السنوسي اما غير الدوايم الست فاخصها الكلية الوقتية
وهي لا تنعكس فما بقي وهو الاعم كذلك لان كل ما لا ينعكس اليه
الاخص لا ينعكس اليه الاعم لان العكس لازم للاصل فلو انعكس
الاعم لشي لزم ان ينعكس اليه الاخص لان لازم الاعم لشي لزم ان
ينعكس اليه الاخص لان لازم الاعم لازم الاخص اذ الاعم موجود
في ضمن الاخص ووجود الملزوم في شي يستدعي وجود لازمه
فيه ودليل عدم انعكاس الوقتية الكلية السالبة انه يصدق لا
شي من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع لادايما وعكسه كاذب

www.alukah.net
الألوكة

وهو الامكان العام

باعم جهة واما سوالب جزييات الست الدوايم غير الخاصتين فانها
تنعكس لجواز ان يكون الموضوع اعم من المحمول فلا يصدق حينئذ
سلب الموضوع الاعم في العكس عن المحمول الاخص لا كليا ولا جزييا
لاستحالة وجود الاخص بدون الاعم **واستثن جزاي الخاصة**
بتخفيف الياء حذفها لالتقاء الساكنين وتخفيف الصاد سواء كانت
مشروطة ام عرفية فان هاتين تنعكسان واطلق الاقدمون
عليهما عدم الانعكاس كغيرهما قال الامام السنوسي والحق
الذي لا ريب فيه انهما ينعكسان كانفسهما ولهذا استثنيناهما
في الاصل مما لا ينعكس وقد نص على ذلك الخونجي في غير الجمل
والسراج وغيرهما انتهى وبرهان ذلك في العرفية الخاصة كلويها
اعم انه اعم اذا صدق بعض الكاتب ليس هو بساكن الاصابع لكن
ما دام كاتبا الا دايما فحكم هذه بقولها الا دايما حكم بثبوت سكون الاصابع
للكاتب في وقت ما هي معنى المطلقة العامة والحكم الايجابي يقتضي
وجود الموضوع فاذن كاتب الذي هو موضوع القضية له افراد
موجودة وقد حكمت على بعض تلك الافراد بهذين الحكمين
فيكون هذا البعض من افراد ساكن الاصابع ومن افراد كاتب
اذ قد صدق عليه بالفعل غير انهما يتعاقبان عليه لا يجتمع صدقهما
عليه في وقت واحد لحكم القضية بانه ينسلب عنه سكون
الاصابع ما دام منصفا بالكتابة فهو اذن ينسلب عنه الكتابة ما
دام منصفا بسكون الاصابع فقد صدق اذن بعض ساكن الاصابع
ليس هو بكاتب ما دام ساكن الاصابع ثم سلب الكتابة لا بد وم
له لكونها عنوانا عليه يجب ان تصدق عليه بالفعل فاذن يصدق
بعض ساكن الاصابع ليس هو بكاتب ما دام ساكن الاصابع لا

دايما

دايما وهذا مطرد في كل سالبة جزئية خاصة فتنعكس السالبة
الجزئية المشروطة الخاصة الى عرفية خاصة لهذه الحجة ولان
لازم العام لازم للخاص ولا يلزم مثل هذا في السالبة الجزئية العامة
عرفية كانت او مشروطة لجواز ان لا يبتنيا فاموضوعها ومحمولها هابل
يكون موضوعها اعم مطلقا من محمولها نحو ليس بعض الحيوان بانسان
ما دام حيوانا ولا يصدق عكسه فان قلت لم لم يستدل على انعكاس
السالبة الجزئية التي هي احدى الخاصتين الاصل بان يجعلا من الشكل
الرابع ثم يستدل على زيادة الا دايما بما استدلوا به قلت للزوم الدور
لان انتاج السالبة الجزئية التي هي احدى الخاصتين في الشكل الرابع
متوقف على عكسها ليرتد الى الثالث فلو توقف العكس على الانتاج
لزم الدور واما تركيب نقيض الخاصة المركب التي هي العكس مع الاصل
ليكون قياسا ففيه عسر وتشتيت على الافهام **عكس النقيض**
الموافق والمخالف **العكس للنقيض** سمي به لانه اخذ فيه
نقيض للطرفين او احدهما **عكس ما مضى** في المستوي بمعنى
ان ما اعطي في المستوي للسوالب يعطي هنا للموجبات فتنعكس
عكس النقيض اذا كانت عامة بحسب الازمنة والافراد وهي
الدوايم الست الكلية كنفسها والام تنعكس اصلا الا الموجبة
الجزئية التي هي احدى الخاصتين فتنعكس فالكلية الموجبة هنا
تنعكس كلية وما اعطيناه هناك للموجبات يعطي هنا للسوالب
فتنعكس السوالب بعكس النقيض الى جزئية بجهة الاطلاق
في الفعليات وبجهة الامكان العام في الممكنتين على راي وعلى
راي بجهة الامكان العام في الجميع على ما تقدم والسالبة الجزئية
هنا تنعكس وان لم تكن خاصة فالسالبة هنا تنعكس جزئية

الألوكة
www.alukah.net

في الموجبات بعضهم قدير فضا شرط عموم الفرد اي
العموم في الافراد فلا يشترط عنده في عكس الموجبة ان تكون كلية
هنا والنبض نقض اي منع عكسها اي للموجبات موافقا
لما انتقض ما مصدرية اي لانتقاضه ويصح تشديد الميم على ان
لما بمعنى حين وسيأتي بيان انتقاضه فاذا تقرر جميع ما لا كثر
فذات دوم المراد بها هنا ما فيها دوام ذاتي وليس ذلك الا
في الدايمتين الضرورية المطلقة والدايمة المطلقة او ذات عموم
والمراد بها المشروطة العامة والعرفية العامة عكست كالنفس
اي كنفسها مطلقا اي بالموافق والمخالف وهذا المذهب قد
ثبت لصاحب جمل وموجز والكشي فاذا قلنا كل انسان
حيوان دايما صدق كل غير حيوان هو غير انسان دايما والاصدق
نقيضه وهو بعض غير الحيوان ليس هو غير انسان بالاطلاق
والوافيلزم ان يكون انسانا لانه لما انسلب عنه غير انسان وجب
ان يثبت له انسان لاستحالة سلب النقيضين عن شي واحد
فقد صدق اذن بعض غير الحيوان انسان فنعكسه بالمستوي
الى بعض الانسان هو غير حيوان بالاطلاق وذلك بينا في اصل
القضية لانه موجبة معدولة واصل القضية موجبة محصلة
وايضا يلزمه ما هو اعم منه وهو السالبة المحصلة وهو بعض
الانسان ليس هو بحيوان وذلك نقيض اصل القضية واجر مثل
هذا في الضرورية واما العرفية العامة فاذا صدق كل كاتب
متحرك الاصابع مادام كاتبا انعكس بالموافق الى كل غير متحرك
الاصابع غير كاتب مادام غير متحرك الاصابع والاصدق نقيضه
وهو بعض غير متحرك الاصابع ليس هو غير كاتب حين هو غير
متحرك

متحرك الاصابع واذا كان غير كاتب لزم ان يكون كاتبا فاذا بعض
غير متحرك الاصابع حين هو غير متحرك الاصابع فنضم هذه
الجزيية صغرى الى اصل القضية كبرى ينتج بعض غير متحرك الاصابع
هو متحرك الاصابع حين هو غير متحرك الاصابع وهو باطل او
نعكسها كنفسها الى بعض الكاتب هو غير متحرك الاصابع حين
هو كاتب وهو تالي اصل القضية واجر مثل هذا في المشروطة
ورد هذا القول بما افشى وجه رده ان القضيتين اذا
اختلفتا في الكيف وبالعدول والتحصيل كانت الموجبة اخص من
السالبة فنقيض العكس هنا سالبة معدولة فلا تستلزم الموجبة
المحصلة وقولهم لاستحالة سلب النقيضين عن شي واحد
مغالطة لان نقيض الشي سلبه لا اثبات ضده قال الامام السنوسي
ومما يؤكد هذا ثبوت النقض بالمراد فانه يصدق في الدايمة المطلقة
قولنا كل ما هو غير عالم فهو موجود دايما اي مادامت ذاته موجودة
ولا يصدق عكس نقيضه الموافق وهو قولنا كل ما هو غير
موجود فهو عالم دايما وبحث معه شيخنا العلامة اليوسي بان
لك ان تقول في هذا المثال شي لانه ان اريد بالعالم الموجود سوى
الله تعالى وصفاته موجودا كان او معدوما فالعكس صادق
بقسميه معا انتهى ويجاب بالتزام الاول وحصر الكلام في
الموجودات فيخرج المستحيل والاعتبارات سواقلنا انها من
العالم ام لا فالمثال صادق وعكسه كاذب فيثبت النقيض فلا
يرد على الشيخ ان غير العالم منه ما هو معدوم فكلام الشيخ الامام
السنوسي لاعتبار عليه قال شيخنا وقد اطلع الشيخ العلامة
اليوسي على هذا الجواب الدافع للاعتراض عن الشيخ فقبله اذكان

الألوكة
www.alukah.net

من شانه عدم نصرة نفسه انتهى هذا ويصح كسى لام عالم فى المثال المذكور
ولا يرد عليه شى ايضا لان معنى موجود دايما اى مادامت ذاته كما يعلم
من تعريف الدائمة واذا لاح الاعتراض السابق عكس النقيض الموافق
فالحق قصرها اى الموجبات على عكس النقيض المخالف فانه
سالم من هذا الاعتراض فانه اذا صدق كل انسان حيوان دايما صدق
لاشى من غير الحيوان بانسان دايما والاصدق نقيضه وهو بعض
الحيوان انسان بالاطلاق قضية صغرى الى اصل القضية تنتج بعض
غير الحيوان حيوان دايما وهو مستحيل لما فيه من حمل الشى على
نقيضه ولا خلل الا من نقيض العكس فالعكس حق واخر مثل
هذا فى البقية وهذا مذهب الخونجى فى غير الجمل والسراج وابن
واصل وذا اى قصرها على عكس النقيض المخالف قد احتوى
على تخالف اى اختلاف فى حذفنا ضرورة من مشروطة
عامة فذهب الخونجى فى غير الجمل والسراج الى انها تنعكس
الى عرفية عامة كقولنا فى الفرس المتقدم كل مركوب زيد فرس بالضرورة
مادام مركوب زيد فينعكس بالمخالف الى لاشى من غير الفرس بمركوب
زيد دايما ولا يصدق بالضرورة وحذفها اى الضرورة حتم على
كلا هذين المذهبين من الدائمة الضرورية مثل مامر والقول
الاول بنقل حركة الهمزة الى اللام وهو القول بالعكس كالنفس
اتى فى الخاصة مشروطة كانت او عرفية فى جل اتى فتنعكس
الخاصتان على هذا كانفسهما لكن ينوى ان قيد لاذا دايما راجع للبعض
ولم يثبت بتشديد الباء مفتوحة اى لم يقل القول والثانى
بحذف الياء عكسها اى الخاصة الى ما انعكست اليه عامتها
بتخفيف الميم عكسا مخالفا وقيدت بلادوام البعض اى مع

تقييد

تقييد العكس بلادوام فى البعض وهذا مذهب السراج والخونجى
فى الموجز والكشى والحق حقا وهو العلامة ابن واصل يقول
ذا القول فى الخاصة وزاد عكسا واقنا فانه فى الخاصتين
ورد دليله مسلما من الردا فقال ان الخاصتين تنعكسان
عكس النقيض الموافق والمخالف بخلاف عامتيهما قال الامام
السنوسى انما صح عنده انعكاس الخاصتين بالموافق بخلاف
العامتين لان البرهان هنا يتم بلادخل يرد عليه لان الاعتراض الوارد
فى العامتين انما سببه تحاملهم على السالبة المعدولة انها تستلزم
الموجبة المحصلة وقد عرفت ان الاولى اعم من الثانية والاعم لا
يستلزم الاخص وانما كانت الاولى اعم من الثانية لصدقها دونها
عند عدم الموضوع فلو دل دليل على ان السالبة المعدولة لموضوعها
افراد موجودة لتلازمت فى ذلك هى والموجبة المحصلة ولا شك
ان الدليل قد قام فى الخاصتين على وجود افراد الموضوع التى جعل
عنوانها نقيض المحمول انتهى وايضاح ذلك انك اذا قلت كل كاتب
متحرك الاصابع مادام كاتبا لادايما فنقيض العكس وهو السالبة
المعدولة موضوعها هو غير متحرك الاصابع وهو موجود لان
موضوع القضية المفروضة التى نحن نطلب عكسها موجود
فتستلزم لانها موجبة وقد سلبت التحرك عن ذلك الموضوع
بقولها لادايما فيصدق غير متحرك على افراد ذلك الموضوع فغير
متحرك له افراد موجودة فتستلزم تلك السالبة المعدولة الموجبة
المحصلة واذا فى حال الايجاب واما السالبات فارجع
الى احكامها فى الموجبات بالمستوى لما تقدم من ان
ما اعطى للموجبات فى المستوى يعطى للسوالب هنا تجد به اى فى

الألوكة
www.alukah.net

المستوي نزاعا تقدم مشتهر اقد ملا الاسماع لكن اقرب
قول منا انه لا ينعكس الا السالب المركب من الفعلي
فقس وهو الخامستان والوقتيتان والوجوديتان فخاصة
مفعول مقدم باعكس سواكانت مسر وطة ام عرفية حينية
اي الى حينية لا دايمة اعكس فنحو لاشي من الكاتب بساكن
الاصابع مادام كاتبا لادايما ينعكس بالموافق الى ليس بعض غير
ساكن الاصابع غير كاتب حين هو غير ساكن الاصابع لادايما
وبالمخالف الى بعض غير ساكن الاصابع كاتب حين هو غير
ساكن الاصابع لادايما و اعكس غيرا وهو الوقتيتان والوجوديتان
مطلقا اي الى مطلق حال كونك معمما بكسر الميم وبها الضمير
اي مطلقة عامة فاذا قلت لاشي من الانسان بنائم لادايما
انعكس بالموافق الى ليس بعض غير الانسان غير نائم بالاطلاق
والحمد لله على الاكمال والشكر دايما لله تعالى على الكمال
وافضل الصلاة والتسليم على النبي المصطفى الكريم
واله وصحبه الاعيان الكاشفين نجب الاعيان
ما قنصت شواهد الانظار افاضل الاعلام
والنظار والله اعلم تم بحمد الله وعونه وحسن توفيقه وصلى الله
على سيدنا محمد وعلى اله
وصحبه وسلم
امين
ام
م